

حزب الله... سيد الأرض!

عندما قال: «إن قيادة الجيش الإسرائيلي باتت تعتبر الجبهتين السورية واللبنانية بمثابة جبهة واحدة»، وما صرح به القائد السابق للحرس الثوري الإيراني يحيى رحيم صفوي من أن «حدود إيران تمتد إلى جنوب لبنان وشواطئ البحر المتوسط».

كانت الأزمة السورية أحد أخطر التحديات التي واجهها حزب الله منذ نشأته، وآخر حلقة من سلسلة الاختبارات القاسية التي وضعتها أمام أزمات وجودية وإشكاليات مفهومية وقيمية وسياسية عميقة. المناخات ملتبسة وغامضة، الفتنة المذهبية في حركة صحابة، التهويل على أشده، بعض الأصدقاء والحلفاء خصوصاً مناهم الفلسطينيين ينقلون البندقية من كتف إلى كتف أو ينسحب ضعافهم إلى الظل، معارضة محلية عنيفة أضفت مزيداً من التعقيد، الصورة في الداخل السوري غير واضحة والمعلومات متضاربة لم يكن يملك معها الحزب غير الصمت والتفحص الطويل قبل أخذ المبادرة والبدء بالعمل المطلوب. كان لسان الحزب يردد ما رده «دانكو»، ذلك الفتى الشجاع وأحد أبطال الروايات السورية غوريكي، الذي قال: «لسنا نبعد الحجر عن الطريق بالفكر وحده. من لا يقدم على شيء لا يتوصل إلى شيء. ما جدوى استنفاد قوتنا في التفكير والأنين؟ وقولاً. فلندخل الغابة، ولسوف نجتازها، إذ إن لها نهاية... فلنمش! هيا إلى الأمام». وبالفعل، فقد تبلورت بعد سنة من اندلاع الحوادث في سوريا رؤية في عقل الحزب عما يجب القيام به سواء في النطاق المحلي اللبناني أو داخل سوريا نفسها أو على المستوى الإقليمي، للحفاظ على ما يراه الحزب المجال الحيوي والدوائر المباشرة لأمته ووجوده. إذ استطاع أن يسيّر الإرادة السياسية ويترجمها إلى قدرة فسلوك فحقائق مادية، فكان ما كان من نجاحات ميدانية مذهلة صعقت كل المراقبين والقادة السياسيين والعسكريين المرهنيين على تنظي سوريا وانهايار الدولة الوطنية وانقسام الجيش وبالتالي سقوط الحزب بالضربة القاضية أو برياح السموم الآتية من كل جهات الأرض وأعالي السماء.

مع دخول الأزمة السورية العام الرابع، وبعد مرور ثمانية أعوام على حرب تموز وأربعة عشر عاماً على انتصار أنبار، ها هو حزب الله يعيش في صلب مقولة الأمين العام «نكون حيث يجب أن نكون»، واثقاً من خياراته الصائبة التي حمته وحمت لبنان واللبنانيين، وانتصاراته الباهرة التي يواصل إحرازها منذ معركة القصر مايو 2013، فيما ينظر إلى خصومه وأعدائه وهم يتجرعون كؤوس العلقم. بعد ثلاث سنوات من الحرب على الحليف السوري تتضح الصورة أكثر. مستوى مخز للمعارضة المسلحة بكل أطرافها. انكفاء أميركي. عجز فرنسي. فشل في التقديرات والرهانات التركية والسعودية والقطرية. انتهاء حكم الإخوان المسلمين في مصر. خيبة حماساوية. إحباط إسرائيلي وتوجس من المستقبل. حتى ألت الحاصد والوقائع السياسية والعسكرية على خلاف ما كان متصوراً ومخططاً له.

وعليه فإن التأثير المتزايد لنفوذ الحزب في المنطقة حصيلة منطقية لإنجازات واقعية لا غبار عليها. وبناء على النتائج التي راكمها لم تعد قيادة النظام الإقليمي والتأثير في سلوك فواعله حكراً على إسرائيل والقوى الدولية التاريخية، إذ بات حزب الله يلعب دوراً بارزاً في سباقات ومساحات وموضوعات متعددة سواء بعلاقات مباشرة أو غير مباشرة. من هنا تحذر إسرائيل من الانزلاق إلى حرب مفتوحة غير محسوبة النتائج والتداعيات وهو ما يعطي حزب الله ميزة تنافسية في هذه الأزمة التي رفعت أيضاً من منسوب القيادة التشابكية في ما بين قوى محور المقاومة المتتامة من التفاعل العميق بين كيانات الحزب نفسها كما أشرنا إلى ذلك آنفاً. قديماً قال نابليون: «من يسيطر في المعركة على تقاطع الطرق يصبح سيد الأرض». لا نخالي إن قلنا إن هذا المحور يوشك أن يسيطر على تقاطع الطرق حيث تقع فلسطين وسطها. المتغيرات متسارعة وحركة الموازين الإقليمية والدولية تتجه للاستقرار في دوائر استراتيجية جديدة. فهل يصبح هذا المحور ومنه حزب الله سيد الأرض؟ المتغيرات تبدأ بخطوة. هذا ما أفضت إليه حكمة دانكو حين قال: فلنمش! هيا إلى الأمام!

* كاتب وأستاذ جامعي

صادق النابلسي*

لم تفلح استراتيجية التراجع الناعم التي اعتمدها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك عام 2000، ولا استراتيجية البتر السريع التي استند إليها متعالياً نظيره إيهود أولمرت عام 2006، ولا حتى فوضى التوفرات التي وطأت أرض لبنان بالفتن المذهبية مع اغتيال الرئيس الحريري، بالحد من تنامي قوة حزب الله. ظل الحزب يشق لنفسه درباً إلى التآلق رغم ضراوة التحديات و رهبة الأوضاع التي جاءت كلها في سياق احتوائه وتحجيف مصادر تهديده بشكل كامل، كما أن فوضى التحولات في العالم العربي بدل أن تضعه أمام معضلة الاستمرارية والدور، عاظمت من حظوظه وتفوقه في المساحة الجغرافية التي يسيطر عليها وفي العمق الاستراتيجي الإقليمي، وادخلته إلى طور متجدد من النشاط زادت من أهميته كأحد أبرز الفاعلين غير الدولتين وأعطته ميزة التأثير في التوازن الإقليمي بالنظر إلى ثلاثة عوامل رئيسية: إيديولوجية العلاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومبدئية الصراع مع إسرائيل، وطبيعة العلاقة الجيو سياسية مع سوريا.

الفشل في تطوير الحزب افترض جملة من السياسات والبدائل والمخططات المتواصلة التي جاءت في إطار ما يعرف بـ«الشرق الأوسط الكبير (أو الجديد)» الذي حملته وزيرة الخارجية الأميركية في إدارة بوش الابن كوندليزا رايس. غير أن اصطدام هذا «الشرق» بمجاذيف المقاومة خلال حرب تموز الشهيرة دفع بمبتكره لتغيير اسمه فأطلق عليه منذ عام 2010 «الربيع العربي»، في مسعى لإنزال الأثقال الإيديولوجية عنه ومنحه قدرة على الاسترسال المرن في دنيا العرب ودينهم. لكن آتياً من التدابير والضغوط والجهود الأتفة والراهنة التي شاركت فيها أطراف لبنانية

تبلورت بعد سنة

هنا اندلاع الحوادث في سوريا رؤية في عقل الحزب عما يجب القيام به

وعربية ودولية لتقييد حركة الحزب وعزله وتقليص حجمه في السياسة والأمن لم تنجح، وهذا ما دفع بمحمل إسرائيلي هو غايي باخور للقول: «تبدو صورة حزب الله عند الجمهور الإسرائيلي أقرب إلى مارد عسكري وتهديداته وجودية». في وقت رأى أيضاً قائد الفرقة 91 في الجبهة الشمالية اللواء عماد فارس أن الحرب لو انطلقت مرة أخرى مع حزب الله فإن إسرائيل كلها ستدخل في «جهنم حمراء». فيما يخلص قائد المنطقة الشمالية اللواء يائير غولان بالقول «إن ما يوجد لدى المنظمة (حزب الله) يقض مضجعنا».

ولا شك في أن الأزمة السورية التي كانت على درجة عالية من السيولة أحدثت حافزاً لدى إسرائيل لمحاصرة حزب الله وتشتيته سياسياً واستراتيجياً. كانت الفرصة سانحة لتوثيق التحالف مع قوى المعارضة السورية لتحقيق عدد من الأهداف الأساسية. منها، تمزيق الدولة السورية وإنهاكها حتى تموت ليخلفها كيان ضعيف متصالح معها، أو كيانات هجينة متنازعة لكنها مرتبطة تنظيمياً واستراتيجياً بقوى خارجية. ومن الأهداف تعبئة جيش من المرتزقة لمهاجمة حزب الله في عقر داره وتهديد بيئته الداخلية وهذا ما بينته الوقائع الميدانية في منطقتي القصور والقلمون المحاذيتين للحدود مع لبنان. كذلك فإن إعادة موضعة النظام السوري ضمن فلسفة جديدة ومساوئ تجفيف نسغه القومي، سيكون كفيلاً بدعم احتمالات الوصول إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية وعقد صفقات نفطية مع الغرب تبدأ من خطوط مد الأنابيب إلى حقوق استخراج الغاز من السواحل السورية واللبنانية. كما يأتي في مقدمة تلك الأهداف أيضاً فك التحالفات وفصل الجبهات التي أضحت مترابطة بين كل من إيران وسوريا وحزب الله بدليل التبادل السلس للمنافع والتكاليف والخبرات. وليس هناك أدل على هذا الكلام من الموقف الذي أطلقه غولان نفسه

الوكالة اليهودية... واستمرارها بشكلها الحالي يهدد السكان الأصليين في حياتهم وحريرتهم. ج. إن تقسيم فلسطين عبارة عن مشروع إمبريالي قديم يستند إلى استحالة مفترضة للتفاهم بين اليهود والعرب.

د. إن شكل حكومة فلسطين لا يمكنه أن يتحدد إلا من قبل الشعب الفلسطيني الذي يعيش في فلسطين فعلاً، وليس من قبل الأمم المتحدة أو أية منظمة أو دولة أو مجموعة دول أخرى.

ه. إن التقسيم سيؤدي إلى إخضاع الأثرية العربية للأقلية الصهيونية في الدولة اليهودية المقترحة.

و. إن التقسيم وخلق دولة يهودية سيؤدي إلى الخصومات العرقية والدينية وسيؤثر جدياً على آمال السلام في الشرق الأوسط.

ولكل هذه الأسباب فإن الحزب الشيوعي يرفض بشكل قاطع خطة التقسيم. (يراجع كتاب حنا بطاطو عن العراق، الكتاب الثاني، ص 256-257). مراجعة هذه الصفحات لا تخفي عن التذكير بالنكبة وأزلامها، وفي هذه الذكرى الحزينة والإشارة فيها لموقف اليسار لا بد من الإشارة أيضاً إلى ما تقوم فيه «قوى الرجعية العربية» من تكرار لمواقفها ذاتها، وبحسب تطور ادواتها ووسائلها، فتفرغ إمكاناتها المالية الكبيرة لشراء المؤسسات الإعلامية والكتاب والمفكرين لإنكار تلك النكبة أو تشويه سجل التاريخ فيها وحولها. ولكن اليسار في وقفته هذه رد عليها بإمكاناته وقدراته ولغة المواجهة ضد كل لغات الصمت والاستبداد والعار. إذ لا بد من تصعيد لغة اليسار والتغيير الآن.

* كاتب عراقي

حماية حقوق دستورية».

أما كيف يمكن تلافي الشغور الرئاسي، فالحل بسيط وجذري في أونة واحدة: ليت رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب ينعقدون في الساعات المتبقية من الولاية الرئاسية الحالية على إجراء تعديل دستوري موضوعي حتى لا نجد أنفسنا مضطرين إلى إجرائه بعد الشغور الرئاسي بالاستناد إلى نظرية الظروف الاستثنائية وحالة الضرورة. ويقوم على جعل انتخاب الرئيس (الماروني بطبيعة الحال) مباشراً من الشعب ونلغي بالتالي إمكانية تعطيل النصاب وكذلك احتمال عجز أي من المرشحين عن كسب تأييد الأثرية المطلقة من النواب من غير الدخول في مخاطر تخفيض النصاب والأثرية النيابية المطلوبة للوزر وتداعياتها على مشروعية الرئيس الوطنية والمناقمة ونطبق الفقرة (د) من مقامة الدستور التي تنص على أن الشعب مصدر السلطات، علماً بأن انتخاب الرئيس من الشعب لا يقتصر على الأنظمة الرئاسية بل يشمل أيضاً الأنظمة غير الرئاسية بشرط أن يكون للرئيس صلاحيات جادة في السلطة كما في نظامنا إذ لا يزال يملك صلاحيات أساسية وأبرزها التوقيع على مرسوم تاليف الحكومة ورد القوانين والمفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

أما الهاجس من جعل انتخاب الرئيس رهن إرادة الأثرية الإسلامية فصار أقل حضوراً بعدما باتت الانقسامات السياسية طاغية في الساحة الإسلامية وهو أمر أخذ بالتجدد، ولكن ومن باب التحوط الضروري أقترح الإشتراط على المرشح لرئاسة الجمهورية أن يُقرن ترشحه بتوقيع مئة ألف ناخب مؤيد على الأقل موزعين مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، ما نُثبت حيثيته في ساحة المسيحية ويبدد الخشية من إنزال شخصية مارونية ضعيفة في بيئتها على الكرسي الأولى بمظلة إسلامية، عدا عن أن التأثير الإسلامي في انتخاب الرئيس من طريق البرلمان أكبر من التأثير المسيحي لأسباب تتصل بكيفية انبثاق المجلس النيابي ومن غير أن نغفل أن البرلمان الحالي بات خارج مدة وكتلته الشعبية وبالتالي مشروعيته بفعل قانون التمديد المطعون بدستوريته.

* محام وباحث دستوري (كلمة أقيمت خلال ندوة لـ«الحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي»)

العرب الذين لا صلة تربطهم بالصهيونية الاستعمارية والذين عشنا وإياهم أجيالاً عديدة من دون تصادم بيننا كأنهم المسؤولون فتوجه النقمة ضدهم». (يراجع كتاب سالم عبيد النعمان، نصف قرن في مناهج الجبهة 281 وما بعدها). وأكد ذلك في مناهج الجبهة الوطنية (العام 1946) الذي كتبه ووزعه على القوى السياسية ودعا فيه إلى نصره فلسطين ضد الاستعمار والصهيونية وضد دعاة الخطط الاستعمارية المبيته لها وتأييد الشعب الفلسطيني في مطالبه التالية:

1. الغاء الانتداب ووعد بلفور وتصفية حكومة الانتداب وجملاء الجيوش الأجنبية عنها.
2. تاليف حكومة وطنية ديمقراطية مستقلة.
3. وقف الهجرة وانتقال الأراضي من حوزة العرب وعرض قضيتها على مجلس الأمن.
في ضوء توجهات فهد، وإثر تطور الموقف بعد قرار التقسيم، أصدرت القيادة الميدانية نشرة داخلية أوائل كانون الأول/ديسمبر 1947، بينت فيها موقف الحزب. جاء فيها أن «موقف الاتحاد السوفياتي بخصوص التقسيم وفر للصحف المرتزقة وماجوري الإمبريالية فرصة لا للتشهير بالاتحاد السوفياتي فقط، بل أيضاً بالحركة الشيوعية في البلدان العربية... ولذلك، فإنه يجب على الحزب الشيوعي تحديد موقفه من القضية الفلسطينية بحسب الخطوط التي انتمى إليها والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

أ. إن الحركة الصهيونية حركة عنصرية دينية رجعية، مزيفة بالنسبة إلى الجماهير اليهودية.
ب. إن الهجرة اليهودية... لا تحل مشكلات اليهود المقتلعين في أوروبا، بل هي غزو منظم تديره

فصل السلطات، المحافظة على التلاحم فيما بينها»، ولفقت إلى «أن الدستور اللبناني (...) اعتمد نظام وحدة الدولة وأبقى على مفهوم فصل السلطات ضمن أطر التعاون المتبادل والمتكافئ بين السلطات»، واعتبرت أن «ممارسة المجلس النيابي لصلاحياته التشريعية الكاملة إبان وجود الحكومة في وضع تصريف أعمال يحرم السلطة التنفيذية من حقها الدستوري ويمس المبدأ العام المتمثل بوحدة قرار الدولة الذي يوجب على سلطاتها ممارسة عملها بالتكامل في ما بينها»، بالرغم من أن الوضع في حالة استقالة الحكومة أقل خطراً من الشغور الرئاسي كونها تبقى قائمة ولو من أجل تصريف الأعمال. وإذا كانت المادة 75 من الدستور قضت بأن «المجلس المنتخب لانتخاب رئيس الجمهورية يُعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر»، وهو ما أدى إلى انقسام الرأي بين من يعتبر أنها قصدت حظر التشريع أو القيام بأي عمل آخر في ما خص الجلسة التي يعدها البرلمان بغرض انتخاب الرئيس وبين من يعتبر أنها عنت حالة البرلمان المدعوق للانتظام بحكم القانون من أجل انتخاب رئيس للجمهورية طالما أن سدة الرئاسة شاغرة، فإن إمعان النظر في منطوق المادة 74 من الدستور من شأنه أن يحسم الجدل باتجاه وجوب امتناع البرلمان عن القيام بأي عمل قبل انتخاب رئيس جديد للبلاد متى وقع الشغور في رئاسة الدولة كونها نصت على أنه «إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فالجمل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون»، ما يعني أنها جعلت من انتخاب الرئيس غاية فورية وأولية للبرلمان تتقدم لزوماً جميع أعماله.

ولكن من الواجب التذكير بأن الظروف الاستثنائية والضرورات الوطنية تبيح المحظورات سواء في ما خص عمل البرلمان أو الحكومة، وقد لحظت هيئة التشريع والاستشارات في استشارتها المذكورة أعلاه التي حرمت فيها على البرلمان التشريع في ظل استقالة الحكومة أن «مجلس النواب يبقى، عند تواجد مجلس الوزراء في وضع تصريف الأعمال، سلطة دستورية قائمة، يتعين عليها إقرار القوانين عند تواجد حال الضرورة التي تعرض الدولة أو مؤسساتها للخطر أو عندما يجب إصدار قوانين تتوقف عليها ممارسة أو